ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الحادي والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيّار – 2026م
www.ajsp.net

"استراتيجية الحوكمة الالكترونية في القطاع العام: دراسة حالة منظمة حكومية بدولة قطر"

"E-Governance Strategy in Qatar's Public Sector: A Case Study of a Qatari Government Organization"

إعداد الباحث:

سالم محمد سعيد محمد العيده

Received: 20/04/2026 | Revised: 21/04/2026 | Accepted: 29/04/2026 | Published: 02/05/2026

Abstract:

This study examines the implementation of E-Governance within the public sector in Qatar, focusing on a Qatari Government Organization as a case study. The research aimed to assess awareness levels and evaluate the availability of technical, human, and administrative requirements for E-Governance, as well as identify key obstacles. The study utilized a descriptive-analytical approach, collecting data through a survey distributed exclusively to the organization's employees. The results revealed a "very good" level of E-Governance awareness among employees, with strong internal support for digital transformation. While leadership support and technical requirements are "moderately" available, employees identified "traditional work systems" and "reliance on paper-based transactions" as the primary barriers to effective E-Governance. Accordingly, the study recommends accelerating the transition toward a "Paperless Organization," enhancing information security infrastructure, and providing specialized training on electronic accountability and transparency standards while integrating them into institutional performance evaluation systems.

Keywords: E-Governance, Public Sector, Qatar, Digital Transformation.

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مؤسسات القطاع العام في دولة قطر، مع التركيز على منظمة حكومية قطرية كدراسة حالة، حيث هدف البحث إلى تقييم مستوى الوعي بمفهوم الحوكمة الإلكترونية وتحديد مدى توافر المتطلبات التقنية والبشرية والإدارية اللازمة لتطبيقها، بالإضافة إلى رصد المعوقات التي تواجه هذا التحول، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات عبر استبيان وُزع على عينة من موظفي المنظمة. وكشفت النتائج أن مستوى المعرفة بالحوكمة الإلكترونية لدى الموظفين "جيد جداً" مع وجود تأييد داخلي قوي للتحول الرقمي، في حين أظهرت أن متطلبات التطبيق ودعم القيادات متوفرة بدرجة "متوسطة"، كما حدد الموظفون "نظم العمل التقليدية" و"الاعتماد على المعاملات الورقية" كأبرز العوائق التي تحول دون تحقيق حوكمة إلكترونية فعالة. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في التحول الكامل نحو "منظمة بلا أوراق"، وتطوير البنية التحتية لأمن المعلومات، وتوفير تدريب متخصص للموظفين حول معايير المساءلة والشفافية الإلكترونية وربطها بأنظمة تقييم الأداء المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإلكترونية، القطاع العام، قطر، التحول الرقمي.

How to Cite This Article

العيده، س. م. س. م. (2026). استراتيجية الحوكمة الإلكترونية في القطاع العام: دراسة حالة منظمة حكومية بدولة قطر. المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، 9(91)، (750 – 768).

المقدمة:

حدثت خلال العقود القليلة الماضية تحولات جذرية في العالم، وتقف التكنولوجيا عموما وشبكات الإنترنت خصوصا خلف تلك التحولات. فقد ساهم التطور التكنولوجي بشكل أساسي في ظهور شبكات التواصل الاجتماعي وتطور التجارة الإلكترونية وبروز العولمة وإلغاء الحواجز المكانية والزمانية. ولقد وفر التطور التكنولوجي فرصا واعدة للمنظمات العامة منها والخاصة، وبرزت لدينا مفاهيم الحكومة الإلكترونية ومكاتب بلا أوراق والإدارة الإلكترونية وغيرها من المفاهيم التي تعبر عن الاستفادة من التكنولوجيا في مجال تقديم الخدمات للمستفيدين. بل اصبحت الدول والمنظمات تتنافس في تقديم خدماتها الكترونيا حيث يستطيع المستفيدون الحصول على الخدمات بشكل الكتروني دون تحمل عناء التنقل واستخدام الأوراق واضاعة الوقت والجهد (عبد الكريم،2009).

وفي دولة قطر استفادت المنظمات العامة والخاصة من التحول التكنولوجي حيث برزت الحكومة الإلكترونية التي تقدم خدماتها للمواطنين والمقيمين حيث يتم انجاز ملايين المعاملات الكترونيا. وقامت الوزارات والشركات بتطوير مواقعها وتطبيقاتها الإلكترونية وتوفير خدماتها الكترونيا لتصبح متاحة في أي وقت ومن اي مكان.

ومع هذا التطور الإلكتروني الهائل، برزت العديد من القضايا والموضوعات من بينها الحوكمة الإلكترونية. فقد دخلت الحوكمة مجالات مالية وإدارية متعددة خصوصا بعد قضايا الفساد المالي والإداري في العديد من الشركات. والهدف الأساسي من الحوكمة بشكل عام هو ضمان النزاهة والشفافية من خلال تطبيق مبادئ الشراكة والمساءلة وحكم القانون. وقد انتقل هذا المفهوم الى المجال الإلكتروني حيث كان لا بد من التأكد من فاعلية الخدمات الإلكترونية وتمتعها بالشفافية ووجود نظام للمساءلة والمشاركة (الهروط،2018).

ولا شك أن موضوع الحوكمة الإلكترونية حديث نسبيا، رغم هذا فأهميته بارزة. فهو يساهم في تحسين الخدمات للمستفيدين من خلال تعزيز الممارسات التي تؤدي للسرعة والاستجابة، والمرونة، والشفافية، والمشاركة. وهكذا فإن تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل سليم وفعال سيعود بالنفع على المنظمات وعملائها وموظفيها وأدائها بشكل عام (بن قايد،2018).

مشكلة البحث

مواكبة للتطور التكنولوجي وترسيخا لتوجهات تطوير القطاع العام في دولة قطر، فقد تم توفير الكثير من خدمات الجهات الحكومية الكترونيا ولكافة المستفيدين. حيث نستطيع القول إن معظم الخدمات التي يحتاجها المستفيدون توفرها الجهات الحكومية الكترونيا من خلال مواقع إلكترونية أو تطبيقات إلكترونية. رغم اهمية الخدمات الالكترونية التي تقدمها الجهات الحكومية الا انه من الضروري معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية في تلك الجهات. ومن هنا برزت مشكلة البحث وذلك لتقصي مدى تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجهات الحكومية، وذلك لتعزيز تطبيق الحوكمة الإلكترونية من خلال بناء منظومة للحوكمة في القطاع العام بدولة قطر.

ولا شك أن الكشف عن مدى تطبيق الحوكمة الإلكترونية في القطاع العام يتطلب الكشف عن الوعي بالحوكمة الإلكترونية، ومدى توافر متطلبات تطبيقها، وأثرها على الأداء، ومدى تطبيق مبادئها، ومعوقات تطبيقها. وعموما، فإن الكشف عن ذلك سيعطينا تصورا يمكننا من خلاله بناء استراتيجية للحوكمة الإلكترونية في القطاع العام.

أسئلة البحث

السؤال الرئيسي للبحث هو: ما هو واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث؟

يرتبط بهذا السؤال الأسئلة التالية:

1) ما هي الحوكمة الالكترونية وما أهم معايير الحوكمة الإلكترونية؟
2) ما مستوى المعرفة بالحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث؟
3) ما مدى توافر متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث؟
4) ما هي فوائد تطبيق الحوكمة الالكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث؟
5) ما هي معوقات تطبيق الحوكمة الالكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث؟
6) ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث؟

أهداف البحث

يسعى البحث الى ما يلي:

1) التعريف بالحوكمة الالكترونية ومعاييرها وفوائد تطبيقها.
2) التعرف على فوائد تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث.
3) الكشف عن مدى تطبيق معايير الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث.
4) التعرف على معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث.
5) التوصل لتوصيات يمكن ان تساهم في تعزيز الحوكمة الالكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث.

أهمية البحث

تبرز اهمية البحث من جانبين اساسيين: علمي وعملي. فمن الناحية العلمية فإن دراسة الحوكمة الالكترونية من الموضوعات البحثية الحديثة والهامة والتي لا نجد الكثير من الدراسات عنها في دولة قطر. ولذا فهذا البحث محاولة لاستكمال الجهود البحثية في هذا المجال الهام. فموضوع الحوكمة الإلكترونية عموما موضوع حديث نسبيا والدراسات العربية عنه محدودة. ومن الناحية العملية فإن البحث سيكشف لنا عن تطبيق الحوكمة الالكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث. كما ان البحث سيحاول تقديم توصيات يمكن ان تساهم في تعزيز الحوكمة الالكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحث من خلال تحديد مشكلة البحث واسئلته ومن ثم جمع البيانات ميدانيا للإجابة عن التساؤلات فطبيعة البحث تتطلب استخدام المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى جمع بيانات وتحليلها كميا للوصول إلى نتائج تجيب عن التساؤلات البحثية.

هذا وقد تم الحصول على البيانات اللازمة للبحث من الكتب والدراسات السابقة، كمصادر ثانوية للبيانات، ومن الاستبيان الذي تم توزيعه كمصادر أولية للبيانات.

تم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات. ذلك لأنه يمكن من خلاله الحصول على البيانات المطلوبة من المبحوثين بشكل منظم وسهل وخلال وقت قصير. لذا تم جمع البيانات من خلال استبيان تضمن اسئلة محددة تتعلق بمدى المعرفة بالحوكمة الإلكترونية، ومدى توافر متطلبات تطبيقها، وفوائدها، ومبادئها، ومعوقات تطبيقها. وقد كان نوع الاستبيان مغلق، أي اسئلة وأمامها خيارات للإجابة. كما تم استخدام مقياس خماسي للإجابات يبدأ من موافق بشدة وينتهي عند غير موافق بشدة. ففي ضوء اهداف البحث وبناء على الدراسات السابقة وتحديدا دراسة بن قايد (2018) فقد تم تصميم الاستبيان.

نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة والذي يشمل العاملين والموظفين في المنظمة الحكومية محل البحث، فقد تم تصميم الاستبيان وتوفيره عبر رابط إلكتروني في برنامج SurveyMonkey. حيث تم توفيره لعينة عشوائية بسيطة غير مقصودة. بعد استرجاع الاستبيانات إلكترونيا، تم تحليل البيانات احصائيا باستخدام أساليب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية للتوصل للنتائج ومناقشتها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم الحوكمة الإلكترونية

عند مراجعة أدبيات موضوع الحوكمة الإلكترونية، وجدنا تباينا في الآراء حول مفهوم الحوكمة الإلكترونية، بمعنى أننا لا نجد تعريفا متفقا عليه للحوكمة الإلكترونية. فهناك آراء متعددة واجتهادات متنوعة حول مفهوم الحوكمة الإلكترونية. ويبدو هذا التباين والاختلاف منطقيا نظرا لحداثة مفهوم الحوكمة الإلكترونية من جهة وتعدد اهتمامات الباحثين من جهة أخرى.

فمن وجهة نظر بدران (2004) فإن الحوكمة الإلكترونية هي قدرة القطاعات على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين وقطاع الأعمال بسرعة ودقة عاليتين، وبأقل تكلفة ممكنة مع ضمان السرية والأمن في المعلومات المتداولة في أي وقت ومكان. هذا التعريف تضمن عدة عناصر تكشف عن هوية الحوكمة الإلكترونية. وتتمثل تلك العناصر بالدقة والسرعة في تبادل المعلومات ومشاركتها مع المستفيدين والمواطنين مع ضمان السرية والأمن.

أما لواطي (2015) فهي ترى في الحوكمة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية، وتبادل معلومات معاملات الاتصالات، وتكامل مختلف الأنظمة والخدمات القائمة بذاتها بين الحكومة والمواطن، وبين الحكومة والشركات، وبين الحكومات وبعضها البعض، وكذلك عمليات الأقسام الإدارية على شكل إدارة الكترونية والتفاعلات داخل إطار عمل الحكومة بأكمله. نلاحظ أن هذا التعريف ركز على جوانب التبادل والتكامل والإطار الموحد. كما ركز التعريف على العلاقات الداخلية والخارجية لتفعيل مبدأ المشاركة والاستجابة.

أما عبد المجيد (2014) فهو يرى في الحوكمة الإلكترونية استخدام التكنولوجيا الحديثة في تفعيل الدور الرقابي على عمل الإدارة، وتحسين أدائها، والمساهمة في بناء الشفافية بينها وبين العملاء، واستغلالها في تطوير النشاط الإنتاجي للمؤسسة والارتقاء بوضعيتها المالية، والمحافظة على مصالح مختلف الأطراف المتعاملة معها سواء تلك المشاركة في خلق القيمة أو تلك المستفيدة منها. نلاحظ أن هذا التعريف ركز على مبادئ الشفافية والمحافظة على مصالح الأطراف المختلفة وخلق القيمة.

بشكل عام رغم التباين في الآراء والاجتهادات إلا أن هناك اتفاق على جوهر الحوكمة الإلكترونية. فالحوكمة الإلكترونية ما هي إلا تطبيق لمبادئ الحوكمة في المجال الإلكتروني وذلك لضمان مشاركة المستفيدين وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة والاستجابة والترابط ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة. وكل ذلك يتم باستخدام الوسائل التكنولوجية ويتطلب الترابط الداخلي والمشاركة الخارجية والتركيز على المستفيد.

فوائد وأهمية الحوكمة الإلكترونية

إذا كانت الآراء تتباين وتختلف حول مفهوم الحوكمة الإلكترونية، فإنها تتفق على أهمية الحوكمة الإلكترونية وعلى الفوائد التي تحققها. فمن وجهة نظر زهرة (2018) فإن الحوكمة الإلكترونية تحقق ثلاثة فوائد رئيسية وهي: سرعة الأداء وتقليل النفقات وتبسيط الإجراءات. وترى لواطي (2015) أن هناك فوائد استراتيجية للحوكمة الإلكترونية، فهي تؤدي إلى تعزيز التفاعل والمشاركة سواء المشاركة الداخلية من خلال مشاركة الموظفين والإدارات أو المشاركة الخارجية من خلال مشاركة أصحاب المصلحة. كما تؤدي الحوكمة الإلكترونية لتفعيل مبدأ الاستجابة مما يعني السرعة في تقديم الخدمة ويعني أيضا الاهتمام بالمستفيد ومراعاة حاجاته ومتطلباته.

ومن الفوائد الأخرى للحوكمة الإلكترونية تفعيل مبدأ الشفافية حيث تصبح المعلومات متاحة ومتوافرة وهذا بدوره يعزز مبدأ المساءلة ويحد من الفساد والتهرب. وتؤدي الحوكمة الإلكترونية كذلك إلى زيادة التواصل بين كافة الأطراف سواء داخل المؤسسة بين الإدارات أو بين المؤسسة والمجتمع والمستفيدين. وكل ذلك يؤدي لتقديم خدمات أفضل ويؤدي على التعرف على حاجات وتوقعات المستفيدين وتلبيتها (عبد المجيد،2014).

ويؤدي تطبيق الحوكمة الإلكترونية إلى زيادة الرقابة على الأعمال من خلال تفعيل مبدأ الرقابة وهذا بدوره يحسن الأداء ويؤدي للسرعة في تقديم الخدمات. وبشكل عام فإن الحوكمة الإلكترونية تساهم في تقديم خدمات أسرع ذات جودة عالية في ظل نظام متكامل متفاعل خاضع للرقابة والمساءلة.

معايير الحوكمة الإلكترونية

تحكم الحوكمة الإلكترونية معايير معينة هي نفسها معايير الحوكمة المؤسسية والتي تقوم على حفظ حقوق جميع الأطراف ذوي العلاقة بالمنظمة والمعاملة المتساوية بينهم، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات الإدارة العليا، المشاركة، سيادة القانون، التجاوب، الكفاءة والفاعلية، المساءلة والمحاسبة، ومكافحة الفساد (سليمان،2006).

فالشفافية معيار هام يتطلب الانفتاح وتوفير المعلومات ومشاركتها. ولذا ترتبط الشفافية بالإفصاح عن المعلومات. معيار آخر مهم هو مسؤولية الإدارة العليا من خلال تحديد صلاحياتها وأدوارها. مع وجود نظم لاختيار ومساءلة الإدارة العليا. أما معيار سيادة القانون فيعني وجود نظم وإجراءات تحكم العمل بعيدا عن الأمزجة والأهواء الشخصية. معيار التجاوب يتعلق بسرعة الرد على الشكاوى والملاحظات، والتفاعل مع المستفيدين. أما معيار الكفاءة والفاعلية فهو يتعلق بترشيد النفقات وضبطها لتحقيق الأهداف ومتابعة إنجازها. أما معيار المساءلة فهو مرتبط بوجود نظام للمحاسبة عن الاداء والمخالفات والقصور. وأخيرا، فإن معيار مكافحة الفساد يتعلق بكافة الإجراءات للوقاية من وعلاج الفساد وتجفيف ينابيعه (سليمان ،2006).

متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية

لتطبيق الحوكمة الإلكترونية لا بد من توافر عدة متطلبات يمك إجمالها فيما يلي: (الهميلة،2016)

1) دعم ومساندة الإدارة العليا من خلال التأكيد على التوجه نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية ومن خلال توفير الدعم المالي والمعنوي والمساهمة في التغلب على المشاكل. والأهم من ذلك تقبل المشاركة والانفتاح والتعاون.
2) توافر البنية التحتية والمقصود هنا توافر الشبكات والدعم الفني والأجهزة وغيرها لأنه بدون توافر تلك البنية سيبقى تطبيق الحوكمة الإلكترونية محدودا ومحاطا بالمخاطر.
3) توافر الموارد البشرية المتمكنة والمتخصصة والواعية سواء تعلق التوافر بالكم من حيث العدد أو بالنوع من حيث الكفاءة والمهارة.
4) سلوك الموظفين ومدى تقبلهم للتغيير والمشاركة وحرصهم على خدمة المستفيدين وحرصهم على المشاركة وإبداء الرأي والتعاون وما شابه ذلك.
5) توافر متطلبات أمن وخصوصية المعلومات مع وجود إمكانيات لمواجهة مخاطر أمن المعلومات والمحافظة على سريتها ومراعاة خصوصية المعلومات.
6) التشريعات واللوائح وأدلة العمل التي تضمن تطبيق الحوكمة الإلكترونية ولا تجعل التطبيق وفقا لرغبات وأهواء الموظفين.
7) التواصل ووجود شبكة من قنوات التواصل الداخلي والخارجي لتحقيق التكامل والتواصل والمشاركة والربط.

الدراسات السابقة

تم البحث عن دراسات سابقة حول الحوكمة الإلكترونية عموما وحول الحوكمة الإلكترونية بشكل خاص في الجامعات، فتبين لنا ندرة تلك الدراسات، وهذا أمر متوقع نظرا لحداثة الموضوع. نستعرض فيما يلي بشكل موجز اهم الدراسات التي تم التوصل اليها.

1) دراسة خضير (2018): حاولت الدراسة التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي وتأثيره على الحوكمة الإلكترونية في جامعة واسط في العراق. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة من خلال توزيع استبيان على عينة حجمها 219 شخصا. كشفت النتائج عن أن أبعاد التخطيط الاستراتيجي ممثلة بالرؤية والرسالة تؤثر على استخدام وتطبيق الحوكمة الإلكترونية. لذا أوصت الدراسة بأهمية إشراك الموظفين وأهمية تطوير عملية التخطيط الاستراتيجي لتحسين تطبيق الحوكمة الإلكترونية.
2) دراسة بن قايد (2018): حول تفعيل الحوكمة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي، وهدفت إلى التعرف على مدى الوعي بالحوكمة الإلكترونية وفوائد تطبيقها في جامعة برج بوعريريج بالجزائر. تم تصميم استبيان وتوزيعه على العاملين في الجامعة. كشفت نتائج التحليل عن وجود قصور في فهم وإدراك مفهوم الحوكمة الإلكترونية من قبل إدارات الجامعة مما أدى لمقاومة تغيير تطبيقها. رغم ذلك فان العاملين في الجامعة لديهم رغبة بالتحول نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية.
3) دراسة الزهيري (2018): تناولت الدراسة دور الموارد البشرية في تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مؤسسات المعلومات العراقية. وكان الهدف الكشف عن الدور المحوري للموارد البشرية في نجاح تطبيق الحوكمة الإلكترونية والدور المهم للحوكمة الإلكترونية في الأداء المؤسسي. كشفت نتائج البحث عن دور الحومة الإلكترونية في زيادة الإتقان والمرونة وتحسين الأداء. كما كشفت عن الدور الهام للموارد البشرية في نجاح تطبيق الحوكمة الإلكترونية.
4) دراسة الهميلة (2016): تناولت الدراسة العلاقة بين متغيرات سلوك المواطنة التنظيمية وتطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث التقني بالعراق. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة من خلال توزيع استبيان على عينة حجمها

91 شخصا. كشفت النتائج عن أن أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية تؤثر على تبني وتطبيق الحوكمة الإلكترونية لذا تم التوصية بتعزيز العوامل التي تساهم في بناء سلوك المواطنة التنظيمية مثل الحوافز والعدالة وغيرها. لان بناء سلوك المواطنة التنظيمية يعزز تطبيق الحوكمة الإلكترونية.

5) دراسة الهروط (2018): تناولت الدراسة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الأردنية وأثر ذلك على أداء الجامعات. وقد شملت الدراسة سبع جامعات خاصة أردنية حيث تم توزيع استبيان على الهيئتين الأكاديمية والإدارية في تلك الجامعات. تم قياس الاتجاهات نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية من خلال ثلاثة متغيرات: الاتجاهات نحو تطبيق أنموذج البث، الاتجاهات نحو تطبيق أنموذج التحليل المقارن، الاتجاهات نحو تطبيق أنموذج الدعوة الإلكترونية. كشفت الدراسة عن وجود اتجاهات إيجابية نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية وعن التأثير الإيجابي لتطبيق الحوكمة الإلكترونية على الأداء المؤسسي للجامعات محل الدراسة.

6) دراسة حمود (2014): تنازلت الدراسة دور الحوكمة الإلكترونية في تطبيق التجارة الإلكترونية في العراق حيث تبنت الدراسة فرضية مفادها أن توافر متطلبات الحوكمة الإلكترونية مطلب أساسي لدعم تطبيق التجارة الإلكترونية ونجاحها. كشفت نتائج التحليل عن عدم توافر متطلبات الحوكمة الإلكترونية مما يؤثر سلبيا على التجارة الإلكترونية في العراق.

ما يميز الدراسة الحالية

يتبين لنا مما سبق ندرة الدراسات السابقة حول الحوكمة الإلكترونية في القطاع العام كما يتبين لنا استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسات السابقة، وتفاوت النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة. على انه يلاحظ انه لا يوجد أي دراسة سابقة حول الحوكمة الإلكترونية في القطاع العام بدولة قطر.

تتميز الدراسة الحالية ليس فقط بأنها من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث، بل وتتميز بشمولها لقضايا متعددة تشمل مدى المعرفة بالحوكمة الإلكترونية ومدى توافر متطلبات تطبيقها، ومعوقات تطبيقها، وفوائد تطبيقها، ومبادئها.

تحليل الإستبيانات والإجابة على تساؤلات البحث

البيانات العامة

بدأ الاستبيان بأسئلة عن البيانات العامة للمبحوثين وتحديدا الجنس والجنسية والخبرة جاءت الإجابات كما يلي:

1) الجنس: بلغت نسبة الذكور ضمن عينة الدراسة 52% مقابل 48% إناث. هذا يدل على أن عينة الدراسة شملت مبحوثين من الذكور والإناث. ويدل على التقارب الكبير بين نسبة الذكور ونسبة الإناث.

شكل (1): جنس أفراد العينة

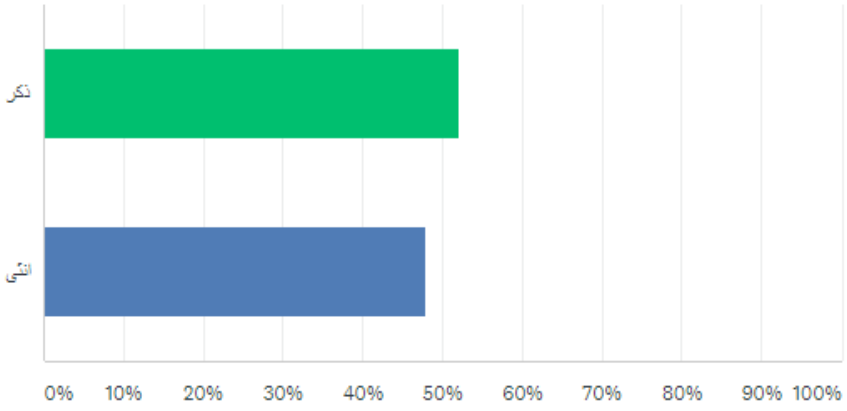

ANSWER CHOICES	RESPONSES	
ذكر	52.00%	26
انثى	48.00%	24
TOTAL		50

2) الجنسية: بلغت نسبة القطريين 38% مقابل 62% غير قطريين. هذا يعني أن عينة الدراسة شملت قطريين وغير قطريين. وإن كانت نسبة غير القطريين أكبر.

شكل (2): جنسية أفراد العينة

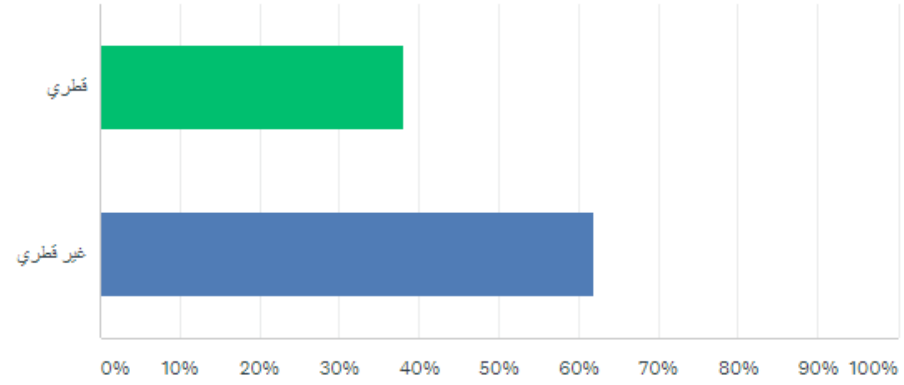

ANSWER CHOICES	RESPONSES	
قطري	38.00%	19
غير قطري	62.00%	31
TOTAL		50

3) سنوات الخبرة في المنظمة الحكومية محل البحث

بلغت نسبة من لديهم خبرة أو مضى على دراستهم بالمنظمة الحكومية محل البحث أقل من 3سنوات 70% مقابل26 % من3–6 سنوات، و4% أكثر من 6 سنوات. وهذا يعني أن الجزء الأكبر لديهم خبرة ودراسة أقل من 3 سنوات.

شكل (3): سنوات خبرة أفراد العينة في المنظمة الحكومية محل البحث

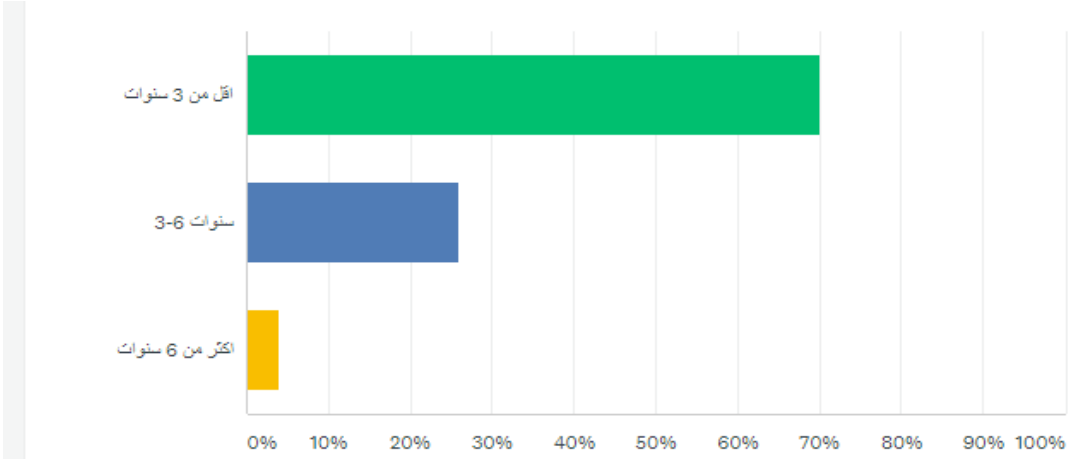

ANSWER CHOICES	RESPONSES	
اقل من 3 سنوات	70.00%	35
3-6 سنوات	26.00%	13
اكثر من 6 سنوات	4.00%	2
TOTAL		50

مدى المعرفة بالحوكمة الإلكترونية

لدى سؤال أفراد العينة عن مستوى المعرفة بالحوكمة الإلكترونية، تبين أن5.08 % لا يوجد لديهم معرفة، مقابل 37.2 % لديهم معرفة بسيطة، و45.1 % لديهم معرفة عامة مناسبة، و11.7% لديهم معرفة متعمقة. هذا يدل على تواجد درجة من المعرفة بالحوكمة الإلكترونية لدى أفراد عينة البحث، وإن تفاوتت المعرفة ما بين بسيطة إلى متخصصة. وهذا مؤشر يدل على وعي أفراد عينة الدراسة ومواكبتهم للتطور التكنولوجي. فرغم حداثة مفهوم الحوكمة الإلكترونية إلا أن 45% تقريبا لديهم معرفة عامة مناسبة بل و11% تقريبا معرفتهم متخصصة، فقط 5% تقريبا لا يوجد لديهم معرفة.

شكل(4): مدى معرفة أفراد العينة بالحوكمة الإلكترونية

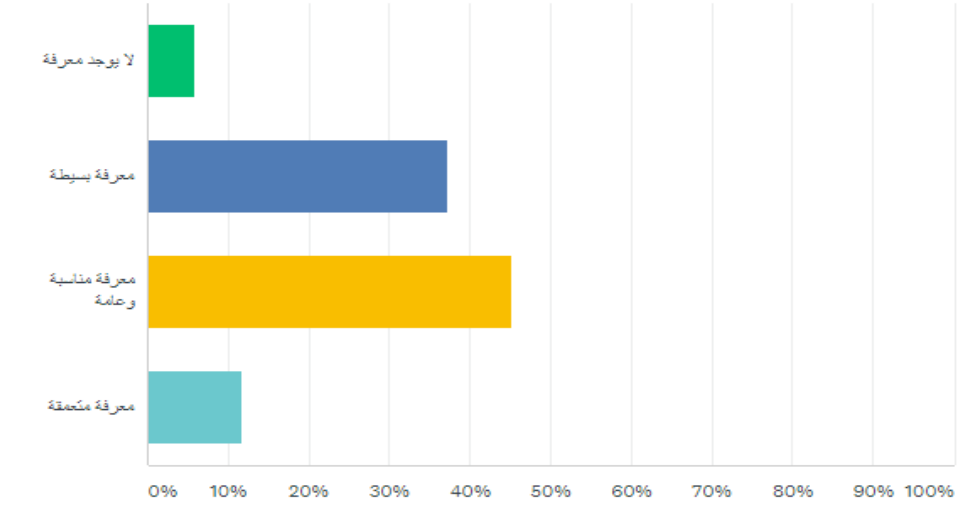

ANSWER CHOICES	RESPONSES	
لا يوجد معرفة	5.88%	3
معرفة بسيطة	37.25%	19
معرفة مناسبة وعامة	45.10%	23
معرفة متعمقة	11.76%	6
TOTAL		51

مدى توافر متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية بالمنظمة الحكومية محل البحث

تم سؤال أفراد عينة الدراسة عن مدى توافر متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث، وتحديدا متطلبات دعم القيادات، توافر التكنولوجيا، توافر الموارد البشرية المتخصصة، توافر أمن المعلومات، وتوافر الدعم.

جاءت الإجابات لتشير إلى ما يلي:

1) الدعم المستمر من قيادات المنظمة الحكومية محل البحث: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.2 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على درجة متوسطة من الدعم من قبل قيادات المنظمة الحكومية محل البحث للحوكمة الإلكترونية. فدرجة الدعم ليست عالية ولكنها أيضا ليست قليلة.
2) توافر التكنولوجيا اللازمة: تبين أن المتوسط الحسابي 3.4 لهذه الفقرة بلغ من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على توافر التكنولوجيا اللازمة للحوكمة الإلكترونية بدرجة متوسطة نسبيا.
3) توافر الكوادر البشرية المتخصصة: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.1 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على الحياد النسبي حيث قد يكون ذلك مؤشر على توافر الكوادر البشرية المتخصصة ولكن ليس بشكل كبير.

4) توافر أمن المعلومات: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.3 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على توافر أمن المعلومات بدرجة متوسطة نسبيا. فرغم توافر أمن المعلومات في المنظمة الحكومية محل البحث، إلا أنه ما تزال هناك جهود إضافية مطلوبة لتعزيز أمن المعلومات.
5) توافر الدعم والمساندة: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.8 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على وجود درجة مناسبة من الدعم والمساندة من قبل الموظفين للحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث.

نخلص من كل ما سبق إلى أنه فيما يتعلق بتوافر متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث فإن هناك توافر للدعم من قبل قيادات وموظفي المنظمة الحكومية محل البحث، كما أن هناك توافر للتكنولوجيا وللموارد البشرية ولأمن المعلومات. ولكن كل ذلك متوافر بدرجة متوسطة نسبيا. أي انه متوافر ولكن ليس بالشكل الكافي. فما زالت هناك جوانب قصور. فمثلا ما زالت هناك حاجة لتدعيم أمن المعلومات، وتوفير الكوادر البشرية المتخصصة، ومزيد من دعم القيادات، وتوفير للتكنولوجيا. اي انه ما تزال هناك فجوات في متطلبات تطبيق الحوكمة في المنظمة الحكومية محل البحث، من المفترض العمل على توفيرها.

يؤكد ذلك ما تم طرحه في أدبيات البحث من حيث أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية لا يأتي من فراغ بل يحتاج عدة متطلبات مادية ومعنوية ومالية وبشرية. فهناك حاجة لدعم القيادات كما أن هناك حاجة للموازنات المالية والكوادر البشرية المتخصصة مع توفير أمن المعلومات والحصول على دعم ومساندة الموظفين.

جدول (1): مدى توافر متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط
هناك دعم مستمر من قيادات المنظمة الحكومية محل البحث لتطبيق الحوكمة الالكترونية.	%0	%50.0	%35.2	%9.8	%3.9	3.2
تتوافر في المنظمة الحكومية محل البحث التكنولوجيا اللازمة لتطبيق الحوكمة الالكترونية.	%7.8	%49.0	%23.5	%17.6	%1.9	3.4
تتوافر في المنظمة الحكومية محل البحث الموارد البشرية المتخصصة والقادرة على تطبيق الحوكمة الالكترونية.	%1.9	%45.0	%23.5	%23.5	%5.8	3.1
تتوافر في المنظمة الحكومية محل البحث درجة كافية من امن المعلومات.	%5.8	%43.1	%35.4	%11.7	%3.9	3.3
لدي درجة عالية من القبول والدعم لتطبيق الحوكمة الالكترونية.	%19.6	%54.9	%15.6	%11.7	%0	3.8

المجلد التاسع – العدد الحادي والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيّار – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

فوائد تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث

تم سؤال أفراد عينة الدراسة عن مدى فوائد تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث، وتحديدا فوائد ضبط الأداء، الوضوح والشفافية، تفعيل المشاركة، تفعيل الرقابة.

جاءت الإجابات لتشير إلى ما يلي:

1) ضبط الأداء في المنظمة الحكومية محل البحث: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.8 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على الموافقة إلى حد ما، ويعني أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث سيكون له دور إيجابي في ضبط الأداء.
2) الوضوح والشفافية: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.8 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على الموافقة أيضا بأن تطبيق الحوكمة الإلكترونية سيكون له أثر إيجابي على تعزيز الوضوح والشفافية في المنظمة الحكومية محل البحث.
3) تفعيل مشاركة الموظفين والطلاب: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.8 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على الموافقة على أن تطبيق الحوكمة سيساهم في تفعيل المشاركة في المنظمة الحكومية محل البحث.
4) تفعيل الرقابة: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.9 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على الموافقة على أن تطبيق الحوكمة سيساهم في تفعيل الرقابة في المنظمة الحكومية محل البحث.

نخلص مما سبق أن تطبيق الحوكمة في المنظمة الحكومية محل البحث سيكون له آثار إيجابية على أداء المنظمة الحكومية محل البحث، حيث سيساهم في ضبط الأداء وتفعيل المشاركة والرقابة. وهذا يؤكد أهمية الحوكمة الإلكترونية وضرورة تبنيها في المنظمة الحكومية محل البحث. وهذا يؤكد ما تم طرحه في أدبيات البحث حيث أن هناك فوائد استراتيجية للحوكمة الإلكترونية، فهي تؤدي إلى تعزيز التفاعل والمشاركة، كما تؤدي لتفعيل مبدأ الاستجابة مما يعني السرعة في تقديم الخدمة ويعني أيضا الاهتمام بالمستفيد ومراعاة حاجاته ومتطلباته. ويؤدي تطبيق الحوكمة الإلكترونية إلى زيادة الرقابة على الأعمال من خلال تفعيل مبدأ الرقابة وهذا بدوره يحسن الأداء ويؤدي للسرعة في تقديم الخدمات. وبشكل عام فإن الحوكمة الإلكترونية تساهم في تقديم خدمات أسرع ذات جودة عالية في ظل نظام متكامل متفاعل خاضع للرقابة والمساءلة.

جدول (2): فوائد متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط
تضبط الحوكمة الالكترونية الأداء في المنظمة الحكومية محل البحث.	%21.5	%47.0	%23.5	%7.8	%0	3.8

تساهم الحوكمة الإلكترونية على قيام إدارات واقسام المنظمة الحكومية محل البحث بمهامها بوضوح وشفافية.	%21.5	%47.0	%23.5	%7.8	%0	3.8
تساهم الحوكمة الإلكترونية على تفعيل مشاركة الموظفين في المنظمة الحكومية محل البحث.	%17.6	%54.9	%19.6	%7.8	%0	3.8
تعمل الحوكمة الالكترونية على تفعيل الرقابة في المنظمة الحكومية محل البحث.	%25.4	%49.0	%21.5	%3.9	%0	3.9

معايير الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث

تم سؤال أفراد عينة الدراسة عن مدى التزام المنظمة الحكومية محل البحث بمعايير الحوكمة الإلكترونية وتحديدا معايير الشفافية، المساءلة، المشاركة، الاستجابة، توثيق الإجراءات، تحديد الاختصاصات، والسلوك الأخلاقي. جاءت نتائج التحليل لتشير إلى ما يلي:

1) معيار الشفافية: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.2 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على أن المنظمة الحكومية محل البحث وإلى حد ما يوفر المعلومات والتقارير للمستفيدين بكل شفافية. وهذا يدل على توفير معيار الشفافية بدرجة متوسطة.
2) معيار المساءلة: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.00 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على درجة متوسطة لتطبيق نظام المساءلة حيث أنه لحد متوسط يوجد نظام فعال للمساءلة والمحاسبة في المنظمة الحكومية محل البحث.
3) معيار المشاركة: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.00 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على درجة متوسطة من تطبيق معيار المشاركة حيث أنه بدرجة متوسطة يتم إشراك المستفيدين في عمليات تطوير البرمجيات والتطبيقات.
4) معيار الاستجابة: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.1 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على درجة متوسطة من تطبيق معيار الاستجابة حيث أنه بدرجة متوسطة هناك سرعة في الاستجابة لأية مشاكل أو استفسارات متعلقة بالبرمجيات والمواقع.
5) معيار الإجراءات الموثقة: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.2 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على درجة متوسطة من تطبيق المعيار حيث ان هناك إلى حد ما إجراءات مكتوبة تنظم العمل وتؤكد المؤسسية.
6) معيار تحديد الاختصاصات: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.2 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على درجة متوسطة حيث انه هناك إلى حد ما مهام واختصاصات وأدوار المديرين في المنظمة الحكومية محل البحث واضحة ومعلومة وموثقة.

7) معيار السلوك الأخلاقي: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.1 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على انه الى حد ما يتم تطبيق هذا المعيار حيث انه وبدرجة متوسطة هناك مدونة للسلوك الوظيفي الأخلاقي لموظفي المنظمة الحكومية محل البحث.

نخلص مما سبق إلى أن تطبيق معايير الحوكمة الإلكترونية متوافر ولكن بدرجة متوسطة في المنظمة الحكومية محل البحث. مما يعني أننا ما زلنا بحاجة لجهود إضافية في مجال تطبيق المعايير المتعلقة بالشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي والاستجابة وغيرها.

تؤكد هذه النتيجة ما تم طرحه في أدبيات البحث من أن الحوكمة الإلكترونية تحكمها معايير تتعلق بالمساءلة والشفافية والمشاركة والاستجابة وغيرها. وبالتالي تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل فعال يتطلب الالتزام بمعاييرها.

جدول (3): معايير الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط
يوفر المنظمة الحكومية محل البحث المعلومات والتقارير للمستفيدين بكل شفافية	%7.8	%39.2	%25.4	%21.5	%5.8	3.2
يوجد نظام فعال للمساءلة والمحاسبة في المنظمة الحكومية محل البحث	%1.9	%35.2	%43.1	%5.8	%13.7	3.0
يتم إشراك المستفيدين في عمليات تطوير البرمجيات والتطبيقات	%4	%38	%26	%26	%6	3.0
هناك سرعة في الاستجابة لأية مشاكل أو استفسارات متعلقة بالبرمجيات والمواقع	%5.8	%45.0	%17.6	%23.5	%7.8	3.1
هناك إجراءات مكتوبة تنظم العمل وتؤكد المؤسسية	%3.9	%37.2	%43.1	%11.7	%3.9	3.2
مهام واختصاصات وأدوار المديرين في المنظمة الحكومية محل البحث واضحة ومعلومة وموثقة	%5.8	%37.2	%33.3	%19.6	%3.9	3.2
هناك مدونة للسلوك الوظيفي الأخلاقي لموظفي المنظمة الحكومية محل البحث	%3.9	%39.2	%29.4	%21.5	%5.8	3.1

معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث

تم سؤال أفراد عينة الدراسة عن معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث، وتحديدا معوقات عدم رغبة القيادات، نظم العمل التقليدية، غياب نظام المساءلة، ونظام العمل الورقي.

جاءت الإجابات لتشير إلى ما يلي:

1) معوق عدم رغبة القيادات: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 2.6 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على أن هذا المعوق ليس موجود بدرجة كبيرة وذلك بسبب توافر معرفة ودعم إلى حد ما من قبل قيادات المنظمة الحكومية محل البحث، وإن كنا ما نزال بحاجة لمزيد من الدعم والمساندة.
2) معوق نظم العمل التقليدية: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.4 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على أن هذا معوق من المعوقات ويؤكد على أن بعض نظم العمل ما تزال ورقية في المنظمة الحكومية محل البحث. وبالتالي هناك حاجة للتحول الإلكتروني بشكل أكبر في المنظمة الحكومية محل البحث.
3) معوق غياب نظام المساءلة: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 2.9من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على توافر المعوق ولكن ليس بدرجة كبيرة حيث أن هناك نظام للمساءلة ولكنه بحاجة لتفعيل وتطوير.
4) معوق العمل الورقي: تبين أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بلغ 3.6 من مقياس خماسي تتراوح متوسطاته الحسابية بين 1.00 – 5.00 وهذا المتوسط يدل على أن هذا المعوق هو أكبر المعوقات ويؤكد على الحاجة للتحول الإلكتروني في المنظمة الحكومية محل البحث والتخلص من العمل الورقي تدريجيا.

نخلص مما سبق إلى وجود بعض المعوقات تحول دون التحول نحو الحوكمة الإلكترونية في مقدمتها سيطرة العمل الورقي ونظم العمل التقليدية. مما يستدعي التفكير بشكل جدي لتطوير نظم العمل والتحول نحو منظمة حكومية بلا أوراق.

جدول (4): معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط
قيادات المنظمة الحكومية محل البحث لا يوجد لديها رغبة بتطبيق الحوكمة الالكترونية.	%5.8	%11.7	%43.1	%23.5	%15.6	2.6
نظم العمل التقليدية تحول دون تطبيق الحوكمة الالكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث.	%15.6	%33.3	%31.3	%17.6	%1.9	3.4

لا يتم تطبيق نظام المساءلة في المنظمة الحكومية محل البحث مما يعيق تطبيق الحوكمة الالكترونية.	%1.9	%21.5	%54.9	%17.6	%3.9	2.9
اعتماد العمل بشكل أساسي على العمل الورقي يعيق تطبيق الحوكة الالكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث.	%31.3	%31.3	%17.6	%15.6	%3.9	3.6

خلاصة النتائج والمقترحات

خلاصة النتائج

يمكن عرض النتائج بشكل منظم كما يلي:

1) الوعي والمعرفة بالحوكمة الإلكترونية: يوجد لدى الموظفين وعي ومعرفة بالحوكمة الإلكترونية، وهذا مؤشر يدل على وعي أفراد عينة الدراسة ومواكبتهم للتطور التكنولوجي. فرغم حداثة مفهوم الحوكمة الإلكترونية إلا أن 45% تقريبا لديهم معرفة عامة مناسبة بل و11% تقريبا معرفتهم متخصصة، فقط 5% تقريبا لا يوجد لديهم معرفة.
2) مدى توافر متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث: تتوافر متطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث بدرجة متوسطة. فهناك توافر للدعم من قبل قيادات وموظفي المنظمة الحكومية محل البحث، كما أن هناك توافر للتكنولوجيا وللموارد البشرية ولأمن المعلومات. ولكن كل ذلك متوافر بدرجة متوسطة نسبيا. أي انه متوافر ولكن ليس بالشكل الكافي. فما زالت هناك جوانب قصور. فمثلا ما زالت هناك حاجة لتدعيم أمن المعلومات، وتوفير الكوادر البشرية المتخصصة، ومزيد من دعم القيادات، وتوفير للتكنولوجيا. اي انه ما تزال هناك فجوات في متطلبات تطبيق الحوكمة في المنظمة الحكومية محل البحث، من المفترض العمل على توفيرها.
3) أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على أداء المنظمة الحكومية محل البحث: كشفت النتائج عن أن تطبيق الحوكمة في المنظمة الحكومية محل البحث سيكون له آثار إيجابية على أداء المنظمة الحكومية محل البحث، حيث سيساهم في ضبط الأداء وتفعيل المشاركة والرقابة. وهذا يؤكد أهمية الحوكمة الإلكترونية وضرورة تبنيها في المنظمة الحكومية محل البحث. وهذا يؤكد أن هناك فوائد استراتيجية للحوكمة الإلكترونية، فهي تؤدي إلى تعزيز التفاعل والمشاركة ، كما تؤدي لتفعيل مبدأ الاستجابة مما يعني السرعة في تقديم الخدمة ويعني أيضا الاهتمام بالمستفيد ومراعاة حاجاته ومتطلباته.
4) تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث: كشفت النتائج عن أن تطبيق معايير الحوكمة الإلكترونية متوافر ولكن بدرجة متوسطة في المنظمة الحكومية محل البحث. مما يعني أننا ما زلنا بحاجة لجهود إضافية في مجال تطبيق المعايير المتعلقة بالشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي والاستجابة وغيرها. وهذا يؤكد على أن الحوكمة الإلكترونية تحكمها معايير تتعلق بالمساءلة والشفافية والمشاركة والاستجابة وغيرها. وبالتالي تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل فعال يتطلب الالتزام بمعاييرها.

5) معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث: كشفت النتائج أنه توجد بعض المعوقات تحول دون التحول نحو الحوكمة الإلكترونية في مقدمتها سيطرة العمل الورقي ونظم العمل التقليدية. مما يستدعي التفكير بشكل جدي لتطوير نظم العمل والتحول نحو منظمة بلا أوراق.

التوصيات والمقترحات

1) ضرورة الحصول على مزيد من الدعم والمساندة من قبل قيادات المنظمة الحكومية محل البحث لتطبيق وتفعيل الحوكمة الإلكترونية. وهذا يتطلب تعريف القيادات في المنظمة الحكومية محل البحث بمزايا وفوائد تطبيق الحوكمة وانعكاساتها على أداء المنظمة الحكومية محل البحث.
2) أهمية البدء باتخاذ المزيد من الإجراءات الجادة لتطبيق وتفعيل الحوكمة الإلكترونية في المنظمة الحكومية محل البحث، ليس فقط بسبب تزايد مخاطر أمن المعلومات، بل وبسبب النتائج الإيجابية للحوكمة على أداء المنظمة الحكومية محل البحث.
3) أهمية التخلي عن نظم العمل التقليدية من خلال توفير وتصميم نظم عمل إلكترونية تمتاز بالسرعة والدقة والأمان.
4) أهمية استقطاب كوادر بشرية متخصصة في مجال الحوكمة الإلكترونية مع إعطاء العنصر البشري الوطني الأولوية في التوظيف.
5) ضرورة التخلي عن العمل الورقي وتبني شعار منظمة بلا أوراق وتفعيل هذا الشعار ليكون واقع عملي وممارسة فعلية.
6) أهمية نشر الوعي بين الموظفين بالحوكمة الإلكترونية، مع إشراكهم في تطوير المواقع والبرمجيات والنظم الإلكترونية.
7) ضرورة تطبيق معايير الحوكمة الإلكترونية من مساءلة وشفافية ومشاركة واستجابة وغيرها، مع الالتزام بتلك المعايير في العمل الداخلي والخارجي.
8) أهمية مواكبة التطور التكنولوجي وتحديث النظم والبرامج بشكل دوري حتى لا تغدو نظم تقليدية لا تواكب التطور التكنولوجي.
9) التأكيد على أمن المعلومات خصوصا في ظل تعاظم مخاطر أمن المعلومات ومخاطر القرصنة وما شابه.

المراجع:

الزهيري، طلال (2018). تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية اعتمادا على قدرات الموارد البشرية لرفع مستوى الأداء في مؤسسات المعلومات. المجلة العراقية الأكاديمية.

حمود، كاظم (2014). دور الحوكمة الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية في العراق. المجلة العراقية للدراسات الأكاديمية.

الهميلة، عاصي (2016). دور المواطنة التنظيمية في تطبيق الحوكمة الإلكترونية. مجلة العراقية الأكاديمية.

الهروط، العنود (2018). الاتجاهات نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الخاصة الأردنية. رسالة ماجستير.

بن قايد، زهرة (2018). تفعيل دور الحوكمة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي. بحث مقدم للمؤتمر التربوي المحكم في: التعليم العالي في الوطن العربي.

خضير، طلال (2018). التخطيط الاستراتيجي ودوره في توطين الحوكمة في الجامعات. مجلة واسط للعلوم الإنسانية.

لواطي، فطيمة (2015). معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات ذات الطابع العام. رسالة ماجستير.

سليمان، محمد (2006). دور حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والإداري. الإسكندرية.

عبد المجيد، أونيس (2014). الحوكمة الإلكترونية: مقاربة شاملة.

بدران، عباس (2004). الحكومة الإلكترونية. بيروت.

عبد الكريم، عبد الله (2009)، الحوكمة والإدارة الرشيدة: أداة الإصلاح وإرادة التطوير في المنطقة العربية.

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)